دراسة تدعو لتحسين أداء السياسة المالية والنقدية

■ ،،كتب/ محمد راجح

دعت دراسة حديثة إلى ضرورة تحسين أداء السياسة المالية لأهميتها في تنشيط الادخار وتهيئة المناخ الملائم للاستثمارات التنموية.

وأكدت الدراسة أن السياسات النقدية والمالية تشكل إحدى الأدوات الفعالة التي تسخرها العديد من الدول مع بعض الأدوات والوسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث لا يتم تطوير النظم الائتمانية والنقدية ، وتطوير الرقابة على عرض النقود واستخدامه مع الائتمان في ظروف الاستقرار النقدي المحلي إلا من خلال السياسات النقدية والمالية ،

وتشير إلى أن تتناول السياسة النقدية المسائل بإدارة ومراقبة عرض النقود واستخدامها في التداول ، سواء كانت نقود ائتمانية أو قانونية مع مراقبة الصرف الأجنبي تحقيقا لغايات معينة ، ويعالج إصدار العملة الرسمية أو النقود القانونية عن طريق التمويل بالعجز في الميزانية العامة كوسيلة من وسائل السياسة المالية.

وترى أن السياسة المالية تلعب دورا كبيرا في تنشيط الادخار ، وتقليل فوارق الدخول بين الأفراد ، وتهيئة المناخ الملائم للاستثمارات التنموية ، ويتحقق ذلك من خلال عدد من الأدوات وهي الضرائب والنفقات الحكومية التي تؤثر على توزيع الموارد في المجتمع ، وهذا يكون وفقا لعدة معايير من أهمها الكفاءة والمساواة ، وتختلف وجهات النظر حول اثر زيادة الإنفاق الحكومي على مستوى النمو الاقتصادي للدولة حيث انه في ظل تدني مستوى الادخار والاستثمار فان العجز في الميزانية يؤدي إلى تدهور الحساب الجاري ، وبالتالي يؤثر سلبا على مستوى النمو الاقتصادي.

وتشدد الدراسة حديثه في هذا الخصوص على أن ضعف الاقتصاد اليمني في القدرة على السيطرة والتحكم في العجز المالي للحكومة من أهم المشاكل الاقتصادية حيث تزايد حجم العجز منذ منتصف الثمانينات حتى عام ١٩٩٤ وكانت معدلات النمو لهذا العجز عالية اثر تحقيق الوحدة ، نتيجة لانشغال الحكومة في توحيد المؤسسات العامة للدولة الجديدة ، وقد شكل العجز حوالي (١٥ ٪) في المتوسط من الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٣) ، ونتيجة لزيادة النفقات الجارية بشكل ملحوظ حيث بلغت (٨٠٪) من إجمالي النفقات في عام ١٩٩٤ ، الأمر الذي أدى إلى زيادة العجز المالي ، وهذا يعني أن اتجاه الإنفاق العام على هذه الصورة هو زيادة الإنفاق الاستهلاكي ، وزيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ، ونتيجة لقصور الإنتاج في جميع القطاعات ، وخاصة في القطاعي الزراعي والأسماك ، فان العجز المالي ظهر خلال زيادة الطلب على الواردات ولذلك يمكن السيطرة والتحكم على العجز من خلال اتخاذ سياسة واضحة في حجم ونوعية التوظيف في المؤسسات العامة وتقليص الكم الهائل من المنتسبين في الوظائف الحكومية ، كما أن التوزيع القطاعي للنفقات خلال الفترة (١٩٩١ -١٩٩٣) يبين أن حوالي (٥٠٪) من إجمالي النفقات خصص للدفاع والأمن والإدارة العامة ، بينما كانت القطاعات الإنتاجية الأخرى تشكل نسبة ضئيلة لذلك لابد من زيادة مخصصات القطاعات الإنتاجية وخاصة قطاعي الزراعة والأسماك من خلال سياسة الائتمان التي تمكن المنتجين الزراعيين والصيادين من الحصول على القروض التي يحتاجونها سواء كانت بهدف سد الاحتياجات الاستهلاكية أو الإنتاجية.

وتضيف: لابد من انتهاج سياسة لتخطيط التوظيفات الاستثمارية، وذلك لتقليص الاعتماد على تمويل الخطة للموارد الخارجية ، وهذا لا يكون إلا بحشد الموارد والإمكانيات المحلية ، من خلال زيادة استخدام الطاقات الإنتاجية ، وخاصة الزراعة والأسماك حتى يؤدي ذلك إلى زيادة الناتج الإجمالي المحلي ، وبالتالي زيادة الدخل القومي ، ولكي تنجح سياسة التوظيفات الاستثمارية يلزم التأكد من الجدوى الاقتصادية لأي مشروع ، وما يمكن أن تحقق الفعالية للتوظيفات الاستثمارية ، وبتوفر منهاجية تربط بين مختلف القطاعات في المجالات الإنتاجية وغير الإنتاجية ، لتحقيق تنمية متناسقة بين مختلف مناطق الجمهورية بما يساعد على الاستفادة من كافة الموارد الطبيعية والبشرية .

وبحسب الدراسة فإنه لن تستطيع الدولة تقليص الاعتماد على التمويل الخارجي إلا بعد تقوية الهياكل الأساسية ، ويكون ذلك بتوفير الاستثمارات المطلوبة من خلال القروض والمساعدات التي تحصل عليها ، وزيادة نصيب القطاع الزراعي (نباتي وحيواني) من إجمالي الاستثمارات ومن القروض والمساعدات حيث لا يزال نصيب هذا القطاع منخفضا مقارنة بالقطاعات الأخرى.

وطبقاً لخبراء فإن هناك حاجة خلال الفترة القادمة لتنفيذ حزمة واسعة من السياسات والإجراءات الرامية إلى تسريع جهود الإصلاح المالي في اليمن في إطار مصفوفة الإصلاحات الوطنية الشاملة.

وإجراء إصلاحات تشريعية وقانونية في مجال المالية العامة تستهدف تحسين كفاءة تحصيل الإيرادات العامة والحد من التهرب الضريبي ومواكبة المتغيرات والتطورات الاقتصادية المحلية والدولية، بالإضافة إلى العمل على تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتحسين إدارة المالية العامة، فضلاً عن توسيع المجال أمام القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في التنمية، وذلك من خلال إجراء إصلاحات جذرية في النظام الضريبي والجمركي ومراجعة وتعديل عدد من القوانين المتمثلة بالقانون المالي وقانون ضريبة المبيعات والجمارك والتعرفة الجمركية وقوانين الاستثمار وضريبة الدخل والخصخصة والدين العام.

٣٣٤,٢ مليار ريال إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات خلال الربع الأول

■ ،،خاص / الثورة

كشفت إحصائية مالية الحكومية أن إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة خلال الربع الأول من العام الجاري بلغت ٣٣٤مليارا و٢٥٠ مليون ريال .

وبينت أن الإيرادات سجلت ارتفاعا بـ١٢٢ مليارا و٥٣٤ مليون ريال مقارنة بالربط المقدر لنفس الفترة والبالغ ٢١١ مليارا و٧١٦ مليون ريال .

وسجلت إيرادات دخل الملكية رقما قياسيا العام الماضي ٢٠١٠م حيث بلغت تريليون و٣٠٣ مليارات ريال مقابل ٨٦٨ مليار ريال .

وترجع الزيادة إلى ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية .

خلال النصف الأول من العام الجاري

أكثر من ٤١٣ مليون ريال إيرادات محافظة ريمة

■ ،،ريمة / سبأ

بلغت إيرادات الموارد المحلية لمحافظة ريمة خلال نصف العام الجاري ٤١٣ مليونا و٤٦٤ ألفا و٥١٢ ريالا منها إيرادات محلية بلغت ٣٥ مليونا ٥٦١ ألف ريال وإيرادات مشتركة ٣٧ مليونا و٨٣٦ ألف ريال .

يأتي ذلك خلال استعراض الاجتماع التشاوري لقيادة السلطة المحلية بمحافظة ريمة والهيئات الإدارية بالمديريات برئاسة المحافظ علي سالم الخضمي للتقرير النصفي للعام الجاري .

وأكد الاجتماع على ضرورة رسم السياسات الخاصة بجمع الموارد الزكوية خلال شهر رمضان المبارك.

واستعرض الاجتماع السبل الكفيلة بتحمل الجهات المعنية مسئوليتها في تحصيل الموارد الخاصة بالمحافظة منها المحلية والمشتركة والعامة والدعم المركزي حتى يتسنى تنفيذ المشاريع المحلية في جميع المجالات وفي مقدمتها الاجتماعية والاقتصادية .

وحث المحافظ الإدارات العامة المالية بمتابعة فروع مكاتبها بالمديريات في تحصيل الموارد والتقييم المستمر لأداء فروع المكاتب في المديريات بما يضمن أداء متميز وفقا لأهداف وخطة السلطة المحلية .

حضر الاجتماع أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة حسن العمري ووكيل المحافظة حافظ الواحدي .